

## التخطيط التعليمي : المفهوم والمنهجية

دسوقي عبدالجليل (\*)

### مقدمة :

يشهد عالمنا المعاصر تغييرات هائلة، واسعة وسريعة، شملت كافة الجوانب والميادين الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل وتضمنت الفكر التنموي، والتربوي. هذه التغيرات فرضت بالضرورة اتجاهات أساسية وكان على التخطيط التعليمي استيعابها، ومحاولة تقليل فجوة التفاوتات والتكيف معها، وهذا لن يتأتى إلا عن طريق عصرنه التعليم تخطيطاً وأهدافاً وأسلوباً ووظيفة وبنية. بل يجب النظر إلى عملية التخطيط التعليمي باعتبارها منظومة فرعية لنتق ثقافى اجتماعى فى علاقاته العضوية الثنائية والثلاثية والجماعية بانساق المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك فى ضوء العصر باتجاهاته، ومتطلباته.

من هنا جاءت فكرة اعداد ورقة بحثية تتناول موضوع التخطيط من زاوية المفهوم والفلسفة والمنهج. وعلى هذا النحو تحددت محاورها كما يلى:

أولاً : تخطيط التعليم : المفهوم والفلسفة.

ثانياً : مداخل التخطيط التعليمى.

ثالثاً : اشكاليات تخطيط التعليم .

(\*) د. دسوقي عبدالجليل : خبير أول بمركز التخطيط الاجتماعى والثقافى . معهد التخطيط القومى.

## أولا : تخطيط التعليم - المفهوم والفلسفة :

التخطيط كأسلوب علمي يتخذ من الحاضر معملا لتجاربه، ومن المستقبل آفاقا لتطلعاته، ويقترن نجاح الأداء التخطيطي بمدى الاستفادة من القيم التي يكتسبها أفراد المجتمع عن طريق مؤسسات التعليم ووسائل الثقافة والتربية المختلفة، إذ أن هذه القيم المكتسبة تشكل سلوك الأفراد في مواقف الحياة المتغيرة، ومن ثم يتم توجيه التطلعات، وتحديد العلاقات بالواقع، والتكيف مع البيئة.

ويختلف مفهوم التخطيط باختلاف النظم الاقتصادية، فمفهوم التخطيط الاشتراكي يعكس في طبيعته إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، وفي تفكير الجماعة وأيديولوجيتها باعتبارها المصدر الذي تستقى منه أهداف التخطيط وفلسفته، أما مفهوم التخطيط الرأسمالي فيعني بتصحيح الانحرافات الناجمة عن سير الاقتصاديات الرأسمالية، والتي تظهر من خلال الدورات الاقتصادية وما يترتب عليها من كساد وبطالة، وغير ذلك من المظاهر السلبية التي يخلقها النظام الاقتصادي الرأسمالي بخصائصه المتنوعة كالربح والمنافسة، والعرض والطلب.

ويشكل عام يمكن القول بأن التخطيط هو منهج لإحداث التغيير الاجتماعي، ويتطلب أساليب لتوجيه الطاقات، وحفظ القيم الإنسانية، وأيضا إحداث تغييرات هيكلية وبنائية في نظم المجتمع ومؤسساته. وعلى هذا النحو فالتخطيط لا يحدث في فراغ، إنما يكون التخطيط لجماعة من البشر، في موقف، أو عدة مواقف متفاعلة مع البيئة بخصائصها السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتربوية، بل ويماضيها التاريخي.

ويرتبط تخطيط التعليم من حيث فلسفته وأهدافه، بفلسفة التربية في المجتمع، والتي تشتق من فلسفة المجتمع الذي يعتبر التعليم أحد نظمه الفرعية المتشابكة والمتفاعلة. ويتم توجيه التعليم عن طريق السياسات التعليمية التي توجه النشاط التعليمي لتحقيق الأغراض أو التوقعات أو التطلعات التي ينشدها المجتمع في مراحل تطوره، وتخطيط التعليم وفقا لذلك يمثل الجهد العلمي المنظم الذي يستهدف الوصول إلى الأغراض التي تتضمنها السياسة التعليمية وذلك بأقصى درجة من الانجاز والكفاية. وعلى هذا يكون تخطيط التعليم بمثابة الدراسة الشاملة المتكاملة اللازمة للسير في مراحل واضحة لتحقيق أهداف محددة سلفا في مدى زمني محدد<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلق بتحديد مفهوم التخطيط التعليمي، فيمكن القول بأنه لا يوجد مفهوم جامع مانع،

حيث تعدد التعريفات بتعدد دوافع واتجاهات الباحثين. ومع ذلك يمكن تقصى الأمور المشتركة فى مفهومات التخطيط التعليمى. ومن بين التعريفات التى تدور حول مفهوم تخطيط التعليم مايلى:

١ - تخطيط التعليم ماهو إلا جهد واع لأحداث تحولات معينة فى تنمية المجتمع تحقيقا لما يسمى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار هذه التنمية فى الأوضاع والعلاقات والقوى المنظمة لحياة الأفراد فى المجتمع، وتوظيف الأنشطة التعليمية التى تعين على خلق الرغبة فى التقويم المستمر<sup>(٢)</sup>.

٢ - تخطيط التعليم، يعنى باخضاع عملية التعليم بمكوناتها من جهة، وتشابكاتها من جهة أخرى إلى التدخل المقصود لإحداث توازن هيكلى، وتعظيم العائد، والإسراع فى تحقيق معدلات تنمية عن طريق خطط التعليم التى تستند إلى البحوث والدراسات والتجريب والمتابعة والتقويم<sup>(٣)</sup>.

٣ - التخطيط التعليمى كعملية يتمثل فى تحقيق نوع من التوازن فى بناء الإنسان خلقيا، وروحيا، ووجدانيا، وماديا، مع التركيز على أهمية هذا التكامل فى السلوك الفردى والفعل الاجتماعى.

٤ - عملية التخطيط للتعليم يجب أن تكون مستمرة وأن تستند أساسا إلى مناهج البحث الاجتماعى، وأساليب التربية، وعلوم الاقتصاد والإدارة المالية، وتمثل الغاية من ذلك فى توفير تعليم كفاء بحيث يمكن للأهالى من المساهمة فى حركته وتطوره بما يضمن العمل على تقدم البلاد اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا<sup>(٤)</sup>.

فى ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف التخطيط التعليمى على أنه العملية المستمرة المقصودة القائمة على اتباع مناهج البحث العلمى فى مجالات الإدارة والاقتصاد والاجتماع، والتربية، وغيرها، وغايتها تحقيق أهداف تعليمية وتربوية معينة بأفضل الوسائل وأكثرها فاعلية مع الاستثمار الأفضل للموارد والامكانيات البشرية وغير البشرية.

استنادا إلى ماتقدم يمكن ملاحظة مايلى:

١ - التخطيط يسمى للاستفادة من كافة الموارد والامكانيات المتاحة فى المجتمع، بما فى ذلك عنصر الزمن.

٢ - يرتبط التخطيط بالمستقبل رصدًا، توجهًا وتحكمًا..

- ٣ - توجد علاقة وثيقة بين التخطيط القومى، وبين التخطيط للتربية والتعليم.
- ٤ - تنتج الخطة أساسا من عملية التخطيط، فهي كوثيقة، ومن حيث درجة الشمول، فالتخطيط أعم وأشمل.
- ونخلص مما تقدم بأن أى تعريف جاد للتخطيط التعليمى يجب أن يتضمن:
- ٥ - العناصر والمكونات التى تقوم عليها عملية التخطيط.
- ٦ - تحديد الأهداف العامة والفرعية، المحددة.
- ٧ - تحديد الأساليب، والوسائل.
- ٨ - تحديد هوية الممارس لهذا العمل.
- ٩ - إدراك العلاقة المتبادلة بين نظام التعليم والكيان السياسى.

إن تعاضد الاعتقاد فى جدوى التخطيط للتعليم وأهميته يكمن فى الرغبة المتزايدة فى توظيف التخطيط فى خدمة التعليم باعتباره سببا أساسيا من أسباب التنمية، فضلا عن قصور الامكانيات المادية عن ملاحقة التكلفة المتزايدة، والطلب المتنامى على التعليم، وضرورة ربط التعليم بحركة المجتمع وتطوره، وتحقيق التناسق فى مجال تنمية التعليم.

هذا عن المفهوم والأهمية، أما فيما يتعلق بفلسفة وأهداف التخطيط التعليمى فيمكن القول بأن فلسفات تخطيط التعليم متعددة، ومن ثم تعدد بالتالى أهدافه بسبب التفاوتات بين المجتمعات وما بها من نظم وأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.. وما يرتبط بذلك من عوامل مؤثرة كمستوى التقدم العلمى والتكنولوجى.. وكنتيجة لتفاعل هذه النظم والأوضاع يكون التأثير فى حركة المجتمع فى بنيته، وفى شكل مؤسساته، وفى أنماط علاقاته<sup>(٦)</sup>. وبالتالى يؤدي ذلك كله إلى اختلاف فى أنماط إدارة المجتمع من ناحية وفى اختلاف فلسفات التخطيط التعليمى وفى أهدافه من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من وجود اختلافات فى فلسفة تخطيط التعليم، إلا أن هناك مجموعة من الأسس والمبادئ، المشتركة تجمع بين هذه الفلسفات باعتبار أن أنظمة التعليم ماهى إلا نظم اجتماعية لها مدخلاتها، ويتم بداخلها مجموعة من العمليات الفنية، كما أن لها مخرجاتها، والتى تعد الأساس

الذى من أجله أسست المجتمعات نظمها التعليمية. وعلى ذلك يمكن القول بأن فلسفات تخطيط التعليم قد تختلف من حيث المضمون إلا أنها تتفق من حيث الشكل<sup>(٧)</sup>.

ومن أهم الأسس والمبادئ المشتركة بين فلسفات التخطيط التعليمى مايلى:

### ( أ ) التخطيط للاحتياجات التربوية للفرد ومتطلباته :

وتسمى هذه الأسس إلى اكتشاف الميول والاتجاهات، والقدرات، وتنميتها من أجل أحداث نوع من التوازن والتكامل فى بناء شخصية الفرد عقليا وبدنيا، وروحيا، وبما يتلام مع امكاناته، وتهيئته لممارسة أعمال مفيدة له ولمجتمعه.

### (ب) التخطيط للاحتياجات المجتمعية ومتطلباتها:

وتهدف إلى تحقيق الموازنة بين احتياجات الفرد وبين تلبية حاجاته من جانب، وبينها وبين الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته من جانب آخر، وذلك بقصد تحقيق المواطنة الصالحة التى تسهم بحق فى برامج ومشروعات التنمية.

### (ج) تخطيط المعارف الإنسانية وما يرتبط بها من مناهج:

وتهدف إلى المحافظة على الميراث الإنسانى للمعرفة فى مجالاتها المختلفة ونقل هذا الميراث من جيل إلى جيل، مع السعى نحو تطوير المعارف بالدراسة والتجريب أكاديميا وأمبيريقيا.

ونخلص مما تقدم بأن فلسفة التخطيط التعليمى تهتم بتحقيق انسانية الفرد، واستقرار المجتمع بنظمه، ومؤسساته، وتحسين العلاقة بين الفرد والمجتمع فى جميع مراحل الفئة العمرية للأفراد، بما يتضمن تأهيل الأفراد للمشاركة بالعمل المنتج فى مؤسسات العمل والانتاج وبالتالى إحداث التنمية المجتمعية<sup>(٨)</sup>.

من هنا ينبغى أن تحدد أهداف واتجاهات تخطيط التعليم فى تحديد مواقع مؤسسات التعليم النظامية وغير النظامية من أنظمة المجتمع المختلفة، وربط خطط التعليم ومناهجها فى هذه المؤسسات بالواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى فيما يتعلق بأهداف المناهج، وخطط التدريس، والتجهيزات والتمويل، وإعداد المعلمين وتدريبهم، وفوق ذلك كله يجب أن تكون النظرة للتخطيط للتعليم كنظام، متكاملة، وجعل التعليم نظاما مستمرا، وربطه بمؤسسات العمل والانتاج.

كما يجب النظر إلى أهداف التخطيط التعليمي باعتبارها أهدافا (مكونات) لهدف عام مشترك، ومن ثم يجب أن يراعى فى تخطيط التعليم الأهداف القومية، وبحيث يمكن تقديم المساعدة للنمو فى قطاعات الإنتاج والخدمات، مع الأخذ فى الاعتبار مجموعة العوامل والقوى المؤثرة فى توجيه حركة الأنشطة التعليمية، وفى ضوء المتاح من الموارد والإمكانات والطاقات البشرية والمادية.

وهنا تصدق المقولة التى ترى أن نجاح التخطيط الاقتصادى أمره مرهون بتوافر تخطيط تعليمى كفاء، يسمح بإعداد وتأهيل العناصر البشرية، التى تستجيب لحاجات المجتمع كما وكيفا، وتسعى لرفع عمليات النمو الاقتصادى ومعدلاتها.

### ثانيا : مداخل التخطيط التعليمى:

تمثل إشكالية مداخل التخطيط التعليمى، اختلاف النظرة إلى التعليم من جانب رجال التعليم والاقتصاد والاجتماع والسياسة والفلاسفة، فرجال التعليم ينظرون إلى التعليم باعتباره يمثل حاجة اجتماعية ضرورية يجب رعايتها والاهتمام بها، لذا فإن على الدولة أن تلتزم بتوفير التعليم لكل قادر عليه وراغب فيه، وما يتطلب ذلك من توفير الاعتمادات المالية المتاحة. وهذا الاتجاه لا يلقى تأييد رجال المالية والاقتصاد، حيث تتمثل نظرتهم فى موازنة الاتفاق بين قطاعات النشاط المختلفة على أساس الموارد المحدودة، ومعنى ذلك أنه يجب على رجال التعليم تقييم موقفهم إزاء التعليم من المنظور القومى، هذا ما يطلبه ويردده رجال الاقتصاد، إلا أن رجال الاقتصاد يجدون أنفسهم مدفوعين فى محاولة لإيجاد التوازن بين الموارد المحدودة وبين الأولويات، أى الموازنة بين الاحتياجات والإمكانات. وهنا تبرز مشكلة قياس الأهداف من ناحية، وصعوبة تحديد المفهوم الدقيق للعائد من التكلفة من ناحية أخرى.

وتشير مسألة العائد التعليمى صعوبة أخرى أمام محاولات قياسه وتقديره، ذلك أن العائد الاقتصادى يعتبر أثرا من آثار التطور الاجتماعى، ونتيجة لتنمية التعليم، وتحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، أما العائد من التعليم فلا يتمثل فى النتائج الاقتصادية المباشرة، إنما تنعكس آثاره على تقديم كل من الفرد والمجتمع، لذا كان عدم وضوح العائد الاقتصادى للتعليم وتدقيقه يمثل صعوبة بالغة فى محاولة تحديد العلاقة بين التكلفة والعائد.

وعموما حاولت بعض المداخل فرض نفسها فى مجال وضع الخطط التعليمية وهى:

١ - مدخل الحاجة إلى القوى العاملة.

٢ - مدخل الطلب الاجتماعي.

٣ - مدخل تخطيط التعليم وفقا لمعدل العائد منه.

وتثور مجموعة من التساؤلات التالية :

١ - هل استطاعت أى من المداخل الثلاثة فرض نفسها بجدارة فى مجال التخطيط التعليمى؟

٢ - وإلى أى حد استقر أحد المداخل بحيث يمكن اتخاذه أساسا لتخطيط التعليم؟

٣ - هل هناك تعديلات واعتبارات يمكن تضمينها فى المداخل الثلاثة، بحيث تحدث نوعا من

التكامل فيما بينها، وبحيث يمكن لها تحقيق الكفاءة والملاءمة والإنتاجية فى نظام التعليم؟

ولعلنا فى السطور التالية نجد إجابة لهذه التساؤلات وغيرها مما يجعلنا نكون على وعى بأهداف

كل مدخل، وخطوات تطبيقه، ومميزاته وعيوبه.

### ( أ ) الحاجة إلى القوى العاملة :

يركز هذا المدخل اهتمامه على ضرورة تضمين الخطة التعليمية فى خطة التنمية الشاملة، ومعنى ذلك أن هذا المدخل يهتم بالعلاقة بين التعليم والعمل حيث تمثل العمالة العنصر الحاسم والحاكم فى الخطط، وبذا تمثل المخرجات التعليمية المصدر الأساسى فى مدخلات مشروعات وبرامج الخطة الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا النحو يتم تحجيم قوة العمل التى تحتاجها هذه الخطة وتوزيعاتها وفقا للمستويات التعليمية<sup>(٩)</sup>.

ووفقا لهذا المدخل يكون التعليم فى خدمة الاقتصاد، ووسيلة لتوفير القوى المؤهلة بالكم والكيف والمستوى المناسب، والقادر على إحداث النمو المطلوب وهناك مجموعة من الخطوات الواجب الالتزام بها عند الأخذ بتطبيق مدخل الحاجة إلى القوى العاملة نوجزها فيما يلى<sup>(١٠)</sup> :

١ - ضرورة وجود خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (هذه الخطة يوضع فيها حجم الاستثمارات، والمشروعات، والقوى العاملة (بالكم والكيف والمستوى والتخصص...).

٢ - ترجمة الخطوة (١) إلى تقديرات للقوى العاملة (في مختلف المستويات والمهن والهيكل الوظيفية..).

٣ - ترجمة الخطوة (٢) إلى حاجات تعليمية (نمو أعداد المتعلمين، في مراحل تعليمية معينة وفي تخصصات معينة).

٤ - تقدير (٣) وقثل عرض التعليم (مخرجاته)، وما يعرضه النظام مستقبلا.

٥ - عقد موازنة بين عرض التعليم (المخرجات) والطلب عليه (الاحتياجات) مع تحديد مناطق الزيادة أوالعجز.

٦ - وضع خطة للتعليم من الخطوات (٥-١) ويتطلب ذلك:

- تحديد معدل النمو في التعليم، وذلك وفقا لخطة العمالة، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال سنين الخطة.

- تحديد مستلزمات التعليم من أبنية، وتجهيزات ومرافق وهاكل ومناهج وكتب، واستراتيجيات تعليم وتدريب، تنظيم وإدارة.

ولقد ظهرت أهمية المدخل التعليمي من زاوية القوى العاملة عندما بدأت سوق العمل في التآرجع بين النقص والزيادة، الأمرالذي حدا بالبعض إلى الأخذ بهذا المدخل - مدخل العمالة - والذي يعنى أن سياسة التخطيط والتنمية الاقتصادية واستراتيجية التعليم لابد لها من إعادة النظر، بشأن خلق فرص عمل جديدة، والتوصل إلى مستوى عال، وزيادة الدخل القومي أى تخطيط القوى العاملة على أساس مقدار ماتسهم به في عجلة التنمية الاقتصادية.

إن تخطيط التعليم وفقا لمدخل الحاجة إلى القوى العاملة يتطلب تحديدا لجانبى العرض والطلب الخاص بالعمالة، وتحديد الفجوة بينهما، ويكون الهدف من تخطيط التعليم هو التخلص وبالتدرج من هذه الفجوة، وهذا تأكيد على أن تخطيط التعليم لاحق لتخطيط العمالة. وعلى هذا النحو لايمكن تخطيط التعليم - وفقا لهذا المدخل - فى غياب خطة للقوى العاملة، وأيضا تعتبر سوء تخطيط القوى العاملة من أسباب الاضطراب فى أساليب تخطيط التعليم، وتنحصر هذه الأساليب فى تحديد الإحتياجات من العمالة بصورة تفصيلية مع الاعتماد على التطور التاريخى للعمالة،

## أوبالاعتماد على المؤشر العام للنمو الاقتصادي.

ولقد تعرض مدخل الحاجة من العمالة إلى بعض المآخذ التي قد حدثت من استخدامه منها:

١ - ضيق الأفق (أفق هذا المدخل) بالنسبة للتعليم والتربية، حيث يضع أمام مخططي التعليم مفهوماً وجيداً لأهداف خطط التعليم، ومن ثم يغفل مرحلة التعليم الابتدائي (الإلزامي). على أساس أن هذه المرحلة لا تدخل ضمن مراحل إعداد القوى العاملة. ولذا فهو يؤجل التعليم الإلزامي إلى مرحلة قادمة عندما تصل البلاد إلى درجة من الشراء والرفاهية تمكنها من تطبيق هذا من جانب، ومن جانب آخر تتحدد وظيفة التعليم (وفقاً لهذا الاتجاه) في علاقاتها فقط بتوفير حاجات برامج ومشروعات خطط التنمية من العمالة بالكَم والكيف والمستوى المطلوب.

إلا أن التعليم يسعى ضمن ما يسعى إليه إلى اكساب المتعلم قيماً أكثر تعدداً وأرحب مضموناً مع الاهتمام بإعداده وتنميته للتكيف مع الحياة بما يحقق الخير لنفسه ولمجتمعه.

٢ - يصدق هذا المدخل على ربط التعليم والعمل في بعض المهن مثل: المعلمين والأطباء إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك على كل المهن بالإضافة إلى أن تقدير القوى العاملة أمر محفوف بالصعوبة بسبب التغيير في التكنولوجيا، وتعديل مستويات العمل في الأنشطة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عملية التقدير هذه تعتمد على بيانات، وإحصاءات، ومؤشرات هي - في أغلب الأحيان - غير دقيقة، وغير موثوق بها، وغير منتظمة في الدول النامية، مما يجعل التنبؤ عملية غير نافعة للخطة التعليمية.

والخلاصة، أن النشاط الاقتصادي يعتمد في تجهيز القوى العاملة اللازمة له على مؤسسات التعليم المختلفة، وهذه المؤسسات عليها تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي حتى تتوفر فرص العمل المنتج للمتعلمين (الخريجين) من ناحية، وحتى يستطيع التعليم ذاته أن يحقق كفاءته الخارجية بتمكين خريجيه من ممارسة أعمال مستمرة تشبع حاجات كل من الفرد والمجتمع. وهكذا يمكن للتعليم بمؤسساته المختلفة تقوية فروع الأنشطة الاقتصادية باحتياجاتها من العمالة المؤهلة والمدربة بالكَم والكيف المناسبين، وتهيئة فرص من العمل المجدي المفيد للفرد والمجتمع، وذلك شريطة أن تتواءم مناهج التعليم واستراتيجية التعلم والتدريب مع مستويات المعارف والمهارات والقدرات التي تتطلبها برامج ومشروعات التنمية في ميادين العمل والانتاج ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

## (ب) تخطيط التعليم وفقا للطلب الاجتماعي: (\*)

يكون تخطيط التعليم وفقا لهذا المدخل من منظور الحاجات الثقافية والاجتماعية التي تطلبها الشرائح الاجتماعية لأبنائها وبناتها. ومن ثم يركز المخطط التعليمي على كفاءة النظام التعليمي من زاوية مدى تحقيق الجوانب الثقافية والاجتماعية لطالبي الاستفادة من رواده، باعتبار أن للتربية والتعليم أهدافا ووظائف عديدة بعضها ثقافي والبعض الآخر اجتماعي واقتصادي، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن مدخل تخطيط التعليم من منظور الطلب الاجتماعي يغطي اهتمام حاجات الأفراد لنوع من التعليم بغض النظر عن حاجة سوق العمل<sup>(١١)</sup> وهذا النوع من التخطيط يستجيب لضغوط مختلف جماعات المصالح.

وتثور تساؤلات عدة تجاه هذا المدخل - عند تطبيقه - لعل من أهمها :

- ١ - ما هو القدر الحقيقي من التعليم الذي يلبي حاجات الأفراد الثقافية والاجتماعية؟
  - ٢ - كم تكون كلفة هذا الحجم من التعليم؟ وكيف يمكن تقدير هذه الكلفة في ضوء الطلب المتزايد؟
  - ٣ - ما مقدار ما يسهم به الاقتصاد القومي في تحقيق هذا القدر؟
  - ٤ - ما المدى الذي يمكن للأشطة الاقتصادية المختلفة امتصاصه من المعلمين.
- وفيما يتعلق باستخدام هذا المدخل فإن هناك مجموعة من الخطوات يجب اتباعها وهي على النحو التالي :

- ١ - وضع أهداف محددة للتنمية التعليمية في مختلف مراحلها.
  - ٢ - ربط هذه الأهداف التعليمية المحددة بالأهداف القومية لتحقيق مبدأ الاستيعاب الكامل، ومجانية التعليم، باعتبار التعليم الأساسى الإلزامى حقا من حقوق المواطنة.
  - ٣ - مراعاة المتغيرات السكانية من حيث النمو، والتوزيع، والنسق القيمي، والتعليم من حيث معدلات الرسوب والتسرب، ومعدل القيد الصافى، ومعدل القيد الخام.
  - ٤ - العلاقة بين مخرجات التعليم ومدخلاته من حيث المعلمين والطلبة والإدارة.
- وهذه المتغيرات جميعها يمكن أن تحقق فرصة أفضل للتنبؤ بأعداد التلاميذ في المستقبل، وتجدر

الإشارة إلى أن تقدير وقياس الطلب الاجتماعي على التعليم يمثل صعوبة للمراحل التعليمية بعد التعليم (الابتدائي) الإلزامي (الأساسي) لأن عملية التقدير هذه تتأثر بالعوامل التالية:

١ - المستوى الاقتصادي والاجتماعي للتلاميذ، وأولياء الأمور.

٢ - قيمة المصروفات المدرسية (الحكومية - الخاصة).

٣ - أسلوب تشغيل الخريجين في المجتمع، وتسيير الشهادات.

٤ - الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة.

ويمكن تحقيق درجة عالية من قبول عمليات التقدير والتنبؤ عن طريق الاستفادة من الاتجاهات الماضية والحاضرة، وتفضيل التنبؤ على مستوى ومراحل التعليم ثم ربط عملية التنبؤ بالسياسات المختلفة.

ومن مميزات هذا المدخل تأكيده على قيمة التربية والتعليم، ولعل ظهور هذا المدخل ليركز على حاجات الأفراد لنوع معين من التعليم في زمان ومكان معينين وبغض النظر عن حاجات سوق العمل، لعل في ظهوره رد فعل لمقابلة المدخل الأول الذي ركز على الجانب الاقتصادي المتمثل في تخطيط التعليم ليواكب حاجات الاقتصاد من القوى العاملة، فكان من الطبيعي بروز وظهور مدخل الطلب الاجتماعي.

وبالرغم من الوضوح والسهولة النسبية لهذا المدخل، وبالرغم من تأكيده على التربية كقيمة في حد ذاتها، وبالرغم من استجابته لرغبات أفراد المجتمع لنوع معين من التعليم، وبالرغم من البعد الإنساني الكبير الواضح في هذا المدخل، فإن هناك العديد من نواحي النقد الموجهة إليه من جانب رجال الاقتصاد لعل من أهمها أنه:

١ - يغفل المشكلة القومية فيما يتعلق بتخصيص الاعتمادات المالية للتعليم، وأهمية الموارد المالية في مجال التنمية القومية. ويعني أدق، فإن هذا المدخل يتجاهل المشكلة القومية الكبرى فيما يتعلق بمقدار ما يخصص للتعليم من اعتمادات بصرف النظر عن أهمية المخصصات التي تتطلبها القطاعات الأخرى للتنمية.

٢ - يتجاهل نوع ومستوى القوى العاملة المطلوبة للأنشطة الاقتصادية وما يتصل بها من عدم ملاءمة

هذه القوى لاحتياجات التنمية كما ونوعا.

٣ - يتجه إلى تدعيم التعليم من الناحية الكمية على حسب مستوى الخدمة التعليمية ونوعيتها بمعنى أنه يتجه إلى مواجهة الطلب ولو كان ذلك على حساب النصيب اللازم لكل طالب من الانفاق، الأمر الذى يجعل التعليم عملا غير استثمارى فى كثير من الحالات.

بالإضافة إلى ما تقدم من نقد الاقتصاديين لمدخل الطلب الاجتماعى توجد مجموعة من المشكلات نحد من تطبيقه واستخدامه ومن بين هذه المشكلات:

١ - صعوبة وضع معايير لنمو التعليم.

٢ - صعوبة وضع خطط للتعليم فى إطار الخطط القومية الشاملة والتنافس بين القطاعات على الموارد.

فإذا كان معيار النمو خلال سنوات الخطة هو اسقاط معدلات النمو السابقة، أو زيادة هذه المعدلات بنسب معينة، أو الاستعانة بمعدلات مستعارة من دراسات مقارنة، وإذا كان المعيار هو الرغبة فى إعطاء فرصة لكل شخص، أو إعطاء تعليم على قدر الطاقات والإمكانات لدى كل فرد فهى كلها معايير إما تتسم بالغموض، أو عدم الموضوعية عامة، أو هى معايير تتصل بالإمكانات المادية المتاحة لدى المجتمع.

والخلاصة، أن مدخل تخطيط التعليم وفقا للطلب الاجتماعى يستهدف النمو الثقافى والتربرى بغض النظر عن الاعداد للعمالة التى يتطلبها سوق العمل، ويتوقف نجاح هذا المدخل على تبنى أهداف معقولة ومقبولة لنمو التعليم.

(ج) تخطيط التعليم وفقا لمعدل العائد منه:

يعتبر ظهور هذا المدخل استجابة طبيعية من جانب بعض الاقتصاديين الذين اتجهوا إلى تطوير مفهوم جديد يضع فى حسبانته مشكلة الموارد المالية المتاحة للاتفاق على التعليم، حيث تجاهل هذه المشكلة كلا المدخلين السابقين للطلب الاجتماعى، واعداد القوى العاملة. كما أن هذا المدخل يركز على قياس العائد الاقتصادى للتعليم.

والسؤال المطروح الآن هو هل تخطيط التعليم وفقا للعائد منه يعد مدخلا أم أداة تخطيطية؟ وأمام

هذا التساؤل فقد رأى البعض أن هذا المدخل ماهر إلا طريقة من طرق تحليل العلاقة بين التربية والعائد بهدف إظهار دور التربية والتعليم فى التنمية الاقتصادية. ووفقا لوجهة النظر هذه فإن هذا المدخل ليس فى الأساس إلا أداة أو أسلوبا تخطيطيا، وهو مدخل لتحليل الكلفة/ المنفعة.

وفى المقابل يرى فريق آخر أنه بالإمكان الاستفادة من تطبيق هذا المدخل كأداة تخطيطية بحساب القيم الصافية لتدفقات التمويل المستقبلى لكل برنامج بالأسعار الحالية، وفى حالة البرامج التى لها قيم صافية موجبة يمكن تحفيزها، وفى المقابل يجب اختزال البرامج التى لها قيم سالبة أو مساوية للصفر<sup>(١٢)</sup>.

ويقوم تطبيق هذا المدخل على:

١ - دراسة المتغيرات المختلفة، وحساب كلفة كل منها، ومدى ماتقدمه التربية والتعليم من عائد اقتصادى.

٢ - اختيار نوع التعليم الأفضل الذى يتناسب مع الامكانيات والذى يحقق أعلى عائد.

ويتطلب استخدام هذا المدخل وحسابه مايلى:

٣ - حساب القيم الصافية لتدفقات المدخلات لكل برنامج تعليمى (بالسعر الحالى).

٤ - تفضيل البرامج التى لها قيم صافية موجبة.

٥ - اختزال البرامج ذات القيم الصافية السالبة.

ويتضح من ذلك أن هذا المدخل يركز على حساب التكاليف التعليمية، وحساب العائد منها، وتشمل التكاليف التعليمية كل الموارد التى استخدمها المشروع أو البرنامج التعليمى، وحساب كل التكلفة الضائعة وهى المكاسب التى كانت ربما تأتى لو أن الأموال أنفقت فى مجال استثمارى آخر.

وتشمل المصروفات المالية فى التعليم كل المرتبات والأجور، والإيجار والتجهيزات والأدوات الكتابية، والموارد اللازمة لعملية التعليم، والخدمات المطلوبة، وأيضا تلك المصروفات التى لاتتمكس فى صورة المصروفات المالية مثل وقت الطالب والمعلم والادارة.

ويهدف هذا المدخل إلى تقييم التعليم باعتباره شكلا من أشكال الاستثمار لذا يعنى بتقدير قيمة

ما تتحمله الدولة وما يتحمله الطالب، وتحمل الدول التكاليف الاجمالية وهي إما أن تكون مباشرة كالمرتبات والمصروفات الجارية. وإما التكلفة الخاصة وهي ما تتحمله الأسر فيكون إما مباشرة في شكل مصروفات دراسية أو كتب أو أدوات أو غير مباشرة في الدخول الضائعة. هذا عن حساب التكلفة، أما فيما يتعلق بحساب العائد فيتم بمقارنة تكلفة نوع معين من التعليم وبين الدخول المستقبلية الراجعة أصلاً لهذا النوع من التعليم، أو بين تكلفة التعليم ككل وبين الزيادة في الدخل القومى الراجعة للتعليم وعلى ذلك يستخدم معدل العائد عمل مقارنات:

١ - مقارنة معدل العائد من التعليم بنظيره من المشروعات الإستثمارية الاجتماعية.

٢ - مقارنة معدل العائد من أنواع أو مراحل مختلفة من التعليم بعضها البعض الآخر.

٣ - مقارنة معدل العائد الاجتماعى من التعليم فى دولة بأخرى.

ويقدر حساب العائد فى توزيع مخصصات التعليم (الميزانيات) على أنواع ومراحل التعليم، أو فى توزيع الميزانية العامة للدولة على مجالات الاستثمار المختلفة.

وقد وجهت الانتقادات إلى مدخل تخطيط التعليم وفقاً لمعدل العائد، والمتشكلة فى صعوبة توافر قاعدة بيانات تفصيلية تتضمن - التكاليف - الدخول - توزيع الأفراد (السن/النوع) مستوى درجة التعليم كما أن الدخول تتأثر بعوامل شخصية واجتماعية واقتصادية وليس بالقيمة الحقيقية للعمل مثل المحسوبة، المكانة الاجتماعية، كذلك يعتمد هذا الدخل فى حسابه على الدخول المتوقعة على أساس الفروق بين الماضى والحاضر وهذا فى حد ذاته موضع شك وبجانب ما تقدم فإن هذا المدخل يهمل الفوائد غير المباشرة للتعليم كالفوائد الاجتماعية على الفرد والمجتمع، والنفسية والسياسية ورغم تأثيرها كذلك على العوائد المالية على الرغم مما وجه من نقد لهذا المدخل إلا أن هناك بعض المميزات التى تحسب له وتمثل فى:

- يوجه هذا المدخل مخططى التعليم تجاه المشروعات الاستثمارية (نوع معين من التعليم).

- كما يوجه النظر إلى العلاقة بين الإنفاق على التعليم ومستوى التشغيل، وضرورة الحاجة إلى التغيير فى توزيع الموارد المالية على أنواع التعليم ذات العائد المرتفع.

- ويمد مخطط التعليم باطار لفحص كلفة التعليم، ومقارنتها بالزيادة فى دخول القوى العاملة المتعلمة.

وأخيرا فإن هذا المدخل يساعد المخططين وصانعي القرار بنصف المعارف التي يحتاجونها فهو يوضح الاتجاه الذي يجب اتفاق الأموال فيه بقصد الحصول على أحسن عائد إلا أنه لا يستطيع اخبارهم بالمدى الذي يجب عليهم أن يصلوا إليه، والسؤال - مازال قائما - وهو ما الحد الأقصى للاتفاق على تعليم معين؟ وهو مالا يستطيع هذا المدخل الإجابة عنه.

فى ضوء العرض السابق لمداخل التخطيط التعليمى الثلاثة يمكن ملاحظة مايلى:

١ - أن مدخل اعداد القوى العاملة، كمدخل الطلب الاجتماعى، ومدخل العائد، قد أرست الاتجاهات الملائمة للتخطيط التعليمى، وساعدت فى اختيار البدائل المناسبة، وتقدير كلفة التعليم قبل اتخاذ قرار عاجل. إلا أن أحدا من المداخل الثلاثة لم يفرض نفسه بجدارة فى مجال وضع الخطط التعليمية، وبالتالي لايمكن إقرار أى من تلك المداخل بحيث يمكن اتخاذه وحده أساسا لتخطيط مشروعات التعليم.

٢ - إن لكل مدخل مميزاته، وأيضا له عيوبه، ولقد ركز كل مدخل على جانب أو أكثر وأغفل جوانب أخرى ربما تكون أكثر أهمية، فحاول مدخل الحاجة إلى القوى العاملة تحديد الأفراد فى تخصصات معينة، وعلى التعليم إعدادهم فى فترة محددة، وذلك طبقا لاحتياجات التنمية، لكن هذا المدخل لم يذكر شيئا عن كلفة إعداد هؤلاء المتعلمين، ولا حتى ما إذا كانت هناك عوائد استثمارية تعوض انتاج أو تعليم هؤلاء المتعلمين أم لا؟ وبالمثل فإن مدخل الطلب الاجتماعى حاول تحديد عدة ونوعية الأماكن المطلوبة فى المستقبل لمقابلة احتياجات الطلب الخاص للأفراد فى المجتمع ولكنه لم يذكر شيئا عما إذا كانت هناك وظائف لهؤلاء أم لا. وقد يذكر شيئا عن التكلفة إلا أنه لا يذكر أى شىء عن الفوائد المحتملة، أما مدخل العائد فقد أوضح الكيفية التى يتناغم فيها المعروض مع الطلب المتوقع فى الوقت الحاضر، لكنه لم يتمكن من التنبؤ بما يكون عليه الموقف فى نهاية سنى الخطة.

٣ - يمكن إحداث نوع من التكامل بين المداخل الثلاثة بحيث يمكن الاستفادة من ميزات كل منها وبذا يمكن تحقيق هدف مشترك من مدخل العمالة مقرونا بمدخل الطلب الاجتماعى والعائد، وهو التوزيع الرشيد للموارد المالية على أنواع التعليم وتجنب حدوث عجز أو نقص فى القوى البشرية. وفى هذا الصدد حاول مارك بلوج M. Blaug التوفيق بين المداخل الثلاثة معتمدا على

أسلوب البرمجة الرياضية، والذي قد يمكن اعتباره المدخل الرابع للتخطيط التعليمي وإن كانت البرمجة تحتاج إلى معالجة تفصيلية لاستخدام بعض المعادلات الرياضية<sup>(١٣)</sup>.

### ثالثا : اشكاليات تخطيط التعليم:

يلتزم المتأمل للتجربة التخطيطية في مجال التعليم في بلدان العالم الثالث ما يلي:

١ - كانت نشأة تخطيط التعليم، في أحضان التخطيط الاقتصادي، في بداية الستينات من هذا القرن، وتمخضت ولادته عن جملة من المبادئ والأسس، اعتبرت وقتها، كافية لنجاحه واستقراره وهي كما يلي:

- العناية بالجوانب الكمية والكيفية في آن واحد.

- تضمين خطط التعليم في الخطط طويلة المدى.

- تكامل أهداف تخطيط التعليم وأهداف تخطيط التنمية الشاملة.

وتحمل هذه الأسس والمبادئ، في طبيعتها مبادئ فرعية يمكن اشتقاقها بحيث تعطى للتخطيط التعليمي معنى وقيمة، أكثر تحديدا، ولاشك أن هذه الأسس وتلك المبادئ قد حققت انجازا طيبا في مجال تطوير التعليم.

٢ - تشير أدبيات التخطيط الحديثة، وخاصة في الآونة الأخيرة إلى أن تخطيط التعليم قد تعرض لأزمة حيث لم يتحقق العائد المرجو سواء من حيث تطوير نظم التعليم، أو من حيث تقديم الخدمات المطلوبة لتنمية المجتمعات، لدرجة أنه في أحيان كثيرة كانت خطط التعليم مجرد وثائق لم يلتفت إليها لبعدها عن أرض الواقع، وهنا اجتهد المحللون حول تفسير أسباب أزمة التخطيط التعليمي<sup>(١٤)</sup>، فالبعض منهم قد عزا الأزمة إلى تعدد المفاهيم حول تخطيط التعليم، واتباع مداخل عدة لتحقيق الأهداف، وكذلك تطبيق وسائل لا تتسق مع الأهداف. في حين رأى فريق ثان أن أسباب الأزمة ترجع إلى مجموعة العوامل الخارجية والتي ترتبط بنظم وأوضاع الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة. بينما جمع الفريق الثالث بين العوامل الداخلية والخارجية.

٣ - وأيا كانت الأسباب التي تقف وراء وضع تخطيط التعليم في موقف صعب فيمكن اجمالها على النحو التالي:

- وجود حاجز فاصل بين واضعي الخطة التعليمية، وبين القائمين بالتنفيذ.
  - التركيز على الجوانب الكمية دون الكيفية بالاعتماد على الأساليب الكمية في محاولة لموازنة جانبي العرض من التعليم والطلب في ضوء حاجات سوق العمل.
  - الضغط على المخطط التعليمي من جانب بعض القوى المناهضة لعملية التخطيط التعليمي.
- ولقد أدت هذه الأسباب إلى مجموعة من المشكلات والمظاهر التالية:
- حدوث تحول من التعليم لتنمية الذات إلى التعليم لنيل الشهادة.
  - نقل مراكز العناية من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي والجامعي.
  - زيادة الطلب على التعليم كنتيجة طبيعية للزيادة السكانية وبالتالي زيادة الانفاق بالنسبة للعائد التعليمي.

- ازدياد عدد الخريجين، وبالتالي زيادة العرض من العمالة، مع عدم توفر فرص العمل للمتعلمين مما أدى إلى تعطل المتعلمين، وتفشى البطالة وقد ترتب على ذلك شعور بخيبة الأمل، وعدم الرضا من جانب الخريجين عن التعلم، كما أدى كذلك إلى عدم رضا مواقع العمل عن الخريجين.

٤ - حاول فيليب كورمير<sup>(١٥)</sup> توضيح الموقف المتأزم لتخطيط التعليم في مرحلة السبعينات والثمانينات في العلاقات المتبادلة وبين كلمات ثلاثة هي: التغيير، التكيف، التفاوت. أما التغيير فقد شمل كافة جوانب الحياة الإنسانية وقد أوجدت مجموعة من الثورات في ميدان العلم والتكنولوجيا وفي السياسة والاقتصاد وفي التكوينات السكانية والاجتماعية، وحاولت نظم التعليم الاقتراب بسرعة مع ما حدث من تحولات هائلة من هذه الميادين.

٤-١ من مظاهر التغييرات الاقتصادية، الانتقال المفاجيء الذي تم في أوائل السبعينات من العجز الشامل في القوى البشرية المتعلمة إلى الفائض في هذه القوى ومن تناقص ظاهرة هجرة العقول إلى الدول المتقدمة مع ازدياد هجرة الفنيين والمدرسين والعمالة الماهرة إلى دول البترول.

٤-٢ من التغييرات السياسية، والتي صاحبت التغييرات الاقتصادية تلك والتي تركت بصماتها

وبالنسبة لفئة الأميين فالأعداد المطلقة فى ازدياد فى مصر، فمن ١٠ مليون فى أواخر الثلاثينات إلى أكثر من ١٧ مليون فى منتصف الثمانينات ولو أن النسبة المئوية قد تناقصت حتى وصلت إلى أقل من ٥٠٪<sup>(١٧)</sup>.

وبالنسبة للمناهج التعليمية، فقد ظلت جامدة، غير مرنة لكى تتمشى مع التغيرات السريعة والمذهلة وبخاصة فى مجال العلم والمعارف والمعلومات الحياتية والطبيعية.

التوسع فى التعليم الجامعى على حساب التعليم الأساسى، أن تتباطأ معدلات الاستيعاب الكامل رغم أهميتها وأولوياتها. والسبب يرجع إلى نقل مراكز الاهتمام والعناية من التعليم الأساسى إلى التعليم فى المرحلة الثانوية والعالية، ومن التعليم لتنمية الذات إلى التعليم لنيل الشهادات.

٦- ساعدت أزمة التخطيط التعليمى فى طرح اتجاهات جديدة وتمثل فى التكامل والتنسيق بين الأجهزة المسئولة عن عمليات التخطيط التعليمى النظامية وغير النظامية، وهذا الاتجاه يجعل المجتمع متعلما ومعلما فى آن واحد، بما يخدم مجالات التنمية المختلفة، وأيضاً يحقق الاستفادة المثلى من عمليات التجريب والبحث فى تكنولوجيا تنمية البشر، والبحث عن النوع الملائم لظروف وواقع المجتمع فى محاولة لانتاج تكنولوجيا محلية والعمل على صيانتها ذاتياً، وكذلك يؤدى هذا التكامل بين التعليم النظامى وغير النظامى إلى المواءمة بين التخطيط المركزى والتخطيط اللامركزى للتعليم مع توسيع سلطات المحليات فى التخطيط التعليمى، وإتاحة فرص أرحب للحوار المستمر بين السلطات المركزية والمحلية على مستوى الأهداف والوسائل والميزانيات ومع ذلك كله تظل ضرورة الاهتمام بمجالات التنبؤ عن طريق استخدام النماذج التخطيطية والرياضية<sup>(١٨)</sup>.

٧- زيادة فعالية التخطيط للتعليم يتطلب الأمر مراعاة القيود المرتبطة بالمجال السياسى والمجال الإدارى والمجال الفنى، وبالنسبة للمجال السياسى يجب على مخطط التعليم أن يستمد عونه وحماسه من إدارة النظام السياسى ذلك أن عمليات التخطيط التربوى تلتقى خطوط عناصرها الفنية فى أماكن متعددة مع خطوط عناصرها السياسية. ومع الظروف والتداعيات المرتبطة بعوامل الاستقرار وفى جميع الأحوال يجب أن ترتكز عملية صنع واتخاذ القرارات التربوية فى

على التعليم فى بنيتة وهيكلة، ماحدث من مجموعة حركات الاحتجاج من الطلاب والمدرسين أو من حروب أهلية وثورات كما حدث فى (باكستان، بنجلاديش، أثيوبيا، إيران) أضف إلى هذا حدوث انقسامات تاريخية، ثقافية، لغوية، دينية، سياسية، عرقية فى الدول النامية كما حدث فى (أيرلندا الشمالية، بلجيكا، كندا، الاتحاد السوفيتى سابقا).

٤-٣ ومن مظاهر التغيرات الديموجرافية، ازدياد نسب القيد، الضغط الشعبى على التعليم الابتدائى، تزايد النقد الموجه للمدارس.

٤-٤ من مظاهر التغيرات فى الفكر التربوى، ما طرأ على تعريف التعليم، فحتى حلول السبعينيات من هذا القرن، كان التعليم مساويا للمدرسية schooling الذى يبدأ بالصف الأول وينتهى بأعلى مراحل الدراسة الجامعية. وبحلول السبعينات برزت النظرة إلى استمرار عملية التعليم بحيث أصبحت تستغرق العمر كله.

٤-٥ كان تكييف نظم التعليم قد تم ببطء شديد فى مواجهة التغيرات السابقة وترتب على ذلك عدم قدرتها على التكيف مع التغير السريع الحادث فى مجالات العلم والتكنولوجيا، وقد نجم عن ذلك وجود فجوة بين ماتطلبه هذه التغيرات وبنية التعليم وهيكلة.

٥ - وبالنسبة لمصر، كبلد نام، أدت الزيادة السكانية إلى زيادة الطلب على التعليم الابتدائى كما أدت إلى ضغط على الموارد والأبنية والمدرسين. كما وضحت التفرقة فى توزيع الخدمات التعليمية بين تلاميذ المدن وتلاميذ الريف ونتج عن ذلك اتساع الفجوة بين ماتناله فئة وماتناله فئة أخرى.

وبالنسبة للأبنية التعليمية فحتى عام ١٩٨٥ بلغت ١٢٥٣٥ مدرسة وهناك حوالى ٤١٤٤ مدرسة ليس لها مبنى خاص، وهذا زاد من اللجوء إلى نظام الفترتين والثلاث فترات وتشير التقارير إلى أن الصالح من المدارس لايعمدى ٧٧٨٦ مبنى بنسبة ٦٢٪<sup>(١٦)</sup>. وبعض هذه المدارس غير مزود بالكهربا ويبلغ ٣٦٣٣ مدرسة، والبعض غير مزود بمياه الشرب ويبلغ ٧٢١ مدرسة، وهناك ٣٣٥ مدرسة تنقصها المرافق الصحية وقد ترتب على ذلك كله.. تعدد الفترات، قصر اليوم الدراسى، تكديس الفصول، الهبوط بمستوى الأداء فضلا عن المخاطر على صحة التلاميذ.

المنظور القومى وبين أهداف التعليم الفنية وأهداف المحليات. وبذا يمكن للخطة التعليمية تحقيق أهداف معيارية إيجابية، القصد منها تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، وتأكيد الشعور بأهمية المساهمة فى مشروعات وبرامج التنمية، وعلى ذلك يجب أن تهدف الخطة إلى ربط التعليم بعملية الإنتاج ومشروعات المستقبل وإعداد المواطن الصالحة، وإتاحة الفرص للنوى الاستعداد لمواصلة التعليم وإعداد طليعة اجتماعية على درجة عالية من التخصص.

- تحديد الأولويات فى الخطة التعليمية من خلال تحديد درجة النمو المنشود للاقتصاد القومى خلال سنى الخطة، وعلى ضوء ذلك توضع الخطوط العريضة الخاصة بإعداد القوى العاملة بمستوياتها وفتاتها المختلفة لتحقيق الأهداف التنموية، وتحديد أولويات للأهداف المنتظرة من كل مرحلة تعليمية.

٩- وإذا كانت الاتجاهات الحديثة فى مجال التخطيط تلقى بهام جديدة للتخطيط فى مجال نظم التعليم فتطور هذه النظم يجب أن يستند إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مثل المطامح والآمال المنشودة، واهتمامات مجموعات من الشرائح الاجتماعية، وتأثير المشروعات الكبرى، وتجاهل مثل تلك العوامل يؤدي بلاشك إلى فشل الكثير من الخطط التى تنشأ التطوير<sup>(٢١)</sup>، لذا يجب أن يأخذ المسئولون عن التربية والتعليم مافى العالم من قوى رئيسية تؤثر فيها وتشكل مستقبلها وبعض القوى لها جذورها المحلية، والبعض الآخر لها طابع عالمى.

١٠- ولما كان تخطيط التعليم يقع وسط النظام السياسى والادارى، أو على قمته وأن هذا النشاط يتم على المستوى المركزى، فإن هناك قدرا من التخطيط غير الملحوظ يتم عادة على مستوى المحليات، وإذا كان التخطيط المركزى كما يجب أن يكون على وعى مضطرد بمشكلات التخطيط اللامركزى فإن مايجب بحسه انتظام يتمثل فى مشكلات العلاقة بين الأجهزة التخطيطية فى مستوياتها المركزية والمحلية<sup>(٢٢)</sup>.

والتخطيط التعليمى فى مصر، يمثل أهمية محورية فى عجلة التنمية فهو بمثابة مفتاح لتطوير البناء الاجتماعى، وتكوين رأى عام يؤيد عملية الإنماء، وتدعيم المشاركة الشعبية فى هذه العملية، وتتطلب هذه المشاركة إحداث تغييرات أساسية وعميقة الجذور فى الممارسات الفكرية بحيث يكون

شخصية سياسية تتولى المسؤولية بحيث يحدث نوع من التناسق بين القيادات التربوية على المستويات المختلفة. وبحيث تمتلك هذه الشخصية التمييز بين الجوانب أو الأجزاء فى السياسة التربوية التى تقع فى حدود مسؤولياته ولضمان نجاحها للسياسة التربوية والتعليمية يجب احترام وتقدير ردود أفعال الرأى العام حول ما هو مقترح من سياسات أو قرارات دون ماتزيف فى الرأى العام، أو لاتجاهاته ورددود أفعاله. أما فيما يتعلق بالمجال الادارى فيجب توفير الاطار الذى يتم من خلاله عملية تنفيذ الخطة، ولاشك أن تحديد السلطات والمسئوليات لكل القائمين بعمليات التخطيط، وإحداث نوع من التعاون بين المخططين والمنفذين، يتطلب التعرف على الأهداف، والتعرف على الواقع وتشخيصه وكل هذا مرهون بتوافر ادارى كفاء<sup>(٢٠)</sup>.

٨ - فيما يتعلق بمتطلبات الخطة التعليمية يجب أن تراعى ظروف المجتمع، وانساق بنائه وتحليل ادواره، والعلاقات بين انساقه، وأقاليمه، وهذا يفرض تحديدا للعوامل المؤثرة فى العلاقات بين انساق المجتمع وكذلك الجوانب السلبية والإيجابية التى تسهم فى استمرار حالات التغيير فى التركيبة الاجتماعية، وكذلك العوامل الرئيسية وغير الرئيسية التى ترتبط بالتكوين الاجتماعى وهنا يقتضى الموقف دراسة مايلى:

- التنظيمات المختلفة داخل المجتمع وتحديد وتحليل دور كل منها.
- تحديد الأهداف العامة من خلال دراسة المبادئ والأسس التى تؤدى إلى تكامل الأداء للتنظيمات داخل انساق البناء الاجتماعى.
- تحديد درجة مرونة مختلف التنظيمات فى المجتمع حتى يمكن دراسة أفضل الوسائل لتنفيذ الخطة أو تعديلها، أو تدعيمها، وتحديد القيم والمعايير التى تحكم العلاقة بين انساق المجتمع، وعلى هدى من القواعد والنظم التى يتم بها نسق الضبط الاجتماعى فى البناء.
- تحديد الاحتياجات التربوية، ودراسة الحاجات الفعلية للجماعات، ووضع أولويات للاحتياجات والحاجات المختلفة كل حسب درجة الحاجتها، وقدرات التنفيذ، ومراعاة الامكانيات المادية والبشرية والمالية والعينية وذلك حتى تقوم الخطة على أساس من الواقع والاحتياج الفعلى.
- تحديد أهداف خطة التعليم ورسم السياسة التعليمية وفقا لذلك، واختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، مع مراعاة التفاوتات الإقليمية، والتنسيق بين أهداف المجتمع من

Research 31 March - 3 April, 1986.

١٤. محمود قمبر، «أزمة التخطيط التربوي: وجهة نظر نقدية»، في حولية كلية التربية جامعة قطر، س ١٠ ع ١، ١٩٨٢ ص ص ٢٢-٢٣.

١٥. كوميز، فيليب، أزمة العالم في التعليم في منظور الثمانينات، ترجمة محمد خيرى حوى، وآخرون، مراجعة وتقديم، عبدالعزيز القوصى، الرياض: دار المريخ، ١٩٨٧، الفصل الأول: نظرة جديدة على أزمة قديمة، ص ص ١٧-٥١.

١٦. مصر - وزارة التربية والتعليم، السياسة التعليمية في مصر، القاهرة: الوزارة، ١٩٨٥.

١٧. مصر - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء، التعداد العام - النتائج النهائية - المجلد الثانى - المحصر الشامل - خصائص السكان، اجمالى الجمهورية ١٩٨٦، جدول رقم ٩.

Abdeen M.A., Ibid., ١٨

UNESCO, The Conditions for Success in Educational Planning, Paris; IIEP, ١٩٦٩, pp 15-16.

٢٠. همام بدروى زيدان، دسوقي عبدالجليل، تخطيط التعليم بين النظرية والتطبيق. مؤتمر قضية التعليم في مصر، أسس الاصلاح والتطوير، أسبوط: نادى أعضاء هيئة التدريس، لجنة شئون المجتمع، ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٩٠.

٢١. قارن، التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية، العدد ١١، السنة ١٤، ١٩٧٧، ص ص ١٣-١٨.

٢٢. دسوقي عبدالجليل: تقويم كفاءة أجهزة تخطيط التعليم في مصر، دكتوراه غير منشورة. كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٨.

٢٣. همام بدروى، دسوقي عبدالجليل، تخطيط التعليم بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق.

القاعدة الشعبية والتي هي القوة الحقيقية المؤثرة فى صنع القرارات السياسية، وهنا يجب إحداث توافق وتكيف من جانب كل من التعليم والمجتمع وتوفير الموارد البشرية المرجوة، والتي تتميز بالابتكار والسرعة والاصرار والإرادة لتقويم الذات، تعززها قوى تتسم بالقدرة على المخاطر والتغيير<sup>(٢٣)</sup>.

### رابعاً: الهوامش:

١ - محمد الهادى عفيفى، فى أصول التربية: الأصول الفلسفية للتربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠، ص ٧١.

٢ - Levin, Henry M., The Limits of Educational Planning A Report of Seminar, Paris: 1980, pp 15-22.

٣ - المؤتمر الثقافى العربى (السايم): ١٩٦٧، القاهرة، مشكلات التخطيط التربوى فى البلاد العربية، أعمال المؤتمر الثقافى ٦-١٢ مارس ١٩٦٧، القاهرة: الادارة الثقافية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٧.

٤ - محمد فاضل الجمالى، نحو تربية مؤمنة، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٧، ص ٣٤.

٥ - محمد سيف الدين فهمى، التخطيط التعليمى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٢، ص ١١.

٦ - Levin, Henry M, Ibid.

٧ - عبدالعزيز القرصى، «حول أهداف التعليم»، فى دورية المجالس القومية المتخصصة ج ١، ٩٨١، ص ٣-٣٠.

٨ - مصر، وزارة التربية والتعليم، المكتب الفنى للوزير، السياسة التعليمية فى مصر، القاهرة: الوزارة، ص ٩.

٩ - Cohn, E., The Economics of Education. London: Mass Ballinger Publishing Company, 1979.

Ibid. ١٠.

١١ - محمد سيف الدين فهمى، التخطيط التعليمى، مرجع سابق.

Cohn, E., Ibid. ١٢.

١٣ - Abdeen M.A., Building Mathematical Models in Educational Planning, Paper Presented at 11th Integrated Congress of Statistic Sciences, Social & Demographic

والجماعات... ومراتبهم الاجتماعية واتجاهاتهم وأدوارهم هو المشكل في المحصلة النهائية لمسيرة النظام التعليمي وبالتالي نتائجه.. فالرأسمالية الغربية أو الرأسمالية اليابانية أو الصغراء كما يسميها البعض.. بقدر ما هي نتاج تراكم الخبرات التاريخية والمعرفية ورأس المال وكذلك التعليم. فأنها كذلك وبنفس القدر أو قد يفوق نتاج السياق الاجتماعي الذي نشأت فيه وتشكلت في ضوءه شخصيات الأفراد وعلاقتهم وقيمهم وأدوارهم في المجتمع فلم تكن الرأسمالية اليابانية في واقع الأمر صناعة تقليد للرأسمالية الأوروبية أو نقلا ميكانيكيا لها بقدر ما هي تطوير ان لم تكن في الحقيقة، خلقا جديدا لصناعة انسانية قائمة.

ونحن هنا في الوطن العربي وفي الخليج العربي عندما اقتبسنا النظام التعليمي الغربي فأنا في اقتباسنا أو نقلنا له لم نحاول تطويره لحاجاتنا أو ان نخلق السياق الاجتماعي العام الدافع لتطويره أو تجديده.. واعتقدنا كما اعتقد البعض الكثير من العالم الثالث معنا اننا بجهدنا هذا نشترى عصاة موسى السحرية بها نقيم التنمية وننشئ المجتمع الحديث ونهرب بعيدا عن خط الفقر!! ولكن وبعد عقود من التجربة فإن هناك آخرين دخلوا معنا في السباق وتجاوزونا كثيرا أو قليلا وكأننا لم نبدأ البداية.. فهل يحمل لنا عقد التسعينات محاولة جديدة في التنمية أو في تصحيح مسارها تتجاوز كبوات الماضي وإهدار العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية؟

وتتزع هذه الدراسة نحو مناقشة عملية التعليم التطبيقي في علاقته بسوق العمل في الخليج العربي ونتيجة لقللة المعلومات المتاحة فإن الكاتب قد أشار إلى هذه العلاقة في ضوء المتوفر من المعلومات مع تركيز واضح على حالة البحرين. فعجز النظام التعليمي عن تحقيق هامش من الاكتفاء الذاتي في القوى العاملة يعتبر محصلة لفشل أو معضل فني أو بنيوي خاص بالنظام التعليمي ذاته، بل أنه بالاحرى نتيجة لمصفوفة معقدة من العوامل المرتبطة بالأنساق ذات السيادة في المجتمع : السياسي والاقتصادي والديني .

## ١- التعليم والعمل : بعض الافكار الاولية:.

رغم الاختلاف المعروف بين اتجاهات الفكر الاجتماعي الغربي : المادى والوظيفي : إلا أن كلا الاتجاهين قد انطلق في نظرتهم للتعليم من نظرة قائمة على أساس مردوده الاقتصادي؛ فالاستثمار التعليمي شرط أساسى لتحقيق النمو الاقتصادي.. كما انه في الواقع الدافع أو الضامن للنمو